AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلـــس التنفيـــذي

الدورة العادية الخامسة عشرة

سرت، الجماهيرية العظمى، 24–30 يونيو 2009

—

EX.CL/503 (XV)

تقرير عن مؤتمر متابعة تنفيذ مقررات دوربان

المجلس التنفيذي – يونيو 2009

—

تقرير عن مؤتمر متابعة تنفيذ مقررات دوربان

المجلس التنفيذي – يونيو 2009

أولاً: المقدمة والإطار العام للمؤتمر:

1- يذكر المؤتمر أن مؤتمراً عالمياً لمناهضة العنصرية قد عقد يوم 8 سبتمبر 2001، في دوربان بجنوب إفريقيا. وتوج هذا المؤتمر باعتماد **إعلان وبرنامج عمل دوربان**، وهما وثيقتان تكتسبان أهمية خاصة وتبشران بتقدم ملموس في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. لقد تناول الإعلان على وجه الخصوص مصادر وأسباب وأشكال ومظاهر العنصرية، والإجراءات الواجب اتخاذها في مجال الوقاية من العنصرية وأساليب اللجوء إلى المحاكم، وطلب التعويضات، وإجراءات تعويض الضحايا، والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق مساواة عنصرية فعلية وكاملة.

2- أما برنامج العمل فقد ركز على إجراءات التنفيذ على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وعلى تحديد عدة فئات من الضحايا مثل الأشخاص ذوي الأصول الإفريقية، والشعوب الأصيلة، والمهاجرين، واللاجئين، وغيرهم. ففيها يتعلق بالتعويضات واللجوء إلى المحاكم، تناول برنامج العمل على وجه الخصوص المساعدة القضائية، والتشريعات والبرامج الوطنية للتعويضات. أما في إطار استراتيجيات المساواة العنصرية حدد البرنامج إطاراً قانونيا دوليا. وشدد على التعاون الدولي والإقليمي وعلى دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني.

3- إن عقد مؤتمر للبحث والتقييم عقب مؤتمر دوربان اقتضته ضرورة إجراء تقييم لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل دوربان، واقتراح الإجراءات الرامية إلى تحسين فعالية مكافحة العنصرية كما برزت هذه الضرورة في إعلان وبرنامج عمل دوربان اللذين أجازتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2002.

4- لعب مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة دور منتدى دراسة آليات متابعة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل دوربان. وقد تم تحت إشراف هذا المجلس إنشاء أربع آليات هي: اللجنة التحضيرية لمؤتمر متابعة تنفيذ مقررات دوربان، مجموعة العمل المشتركة بين الحكومات لمتابعة التنفيذ الفعلي لإعلان وبرنامج عمل دوربان، مجموعة العمل حول الأشخاص ذوي الأصول الإفريقية، ومجموعة الخبراء البارزين الخمسة في مجال العنصرية. وقد كلفت هذه الآليات الثلاث باقتراح إجراءات ملموسة لتنفيذ الإعلان وبرنامج العمل.

5- عقد مؤتمر متابعة تنفيذ مقررات دوربان الذي يستعرض هذا التقرير نتائجه في جنيف، سويسرا، من 20 إلى 29 إبريل 2009.

ثانياً: <u>المراحل التحضيرية لمؤتمر متابعة تنفيذ مقررات دوربان:</u>

6- تحت مراقبة ومتابعة مجلس حقوق الإنسان قامت اللجنة التحضيرية بكامل العملية التحضيرية لمؤتمر متابعة تنفيذ مقررات دوربان وترأست الجماهيرية العربية الليبية العظمى اللجنة التحضيرية التي كانت تتألف من ممثلين مختلف المجموعات الإقليمية. وكانت إفريقيا ممثلة في هذه اللجنة من قبل جنوب إفريقيا والكاميرون والجماهيرية العظمى والسنغال.

7- كانت مهمة اللجنة التحضيرية تتمثل في اتخاذ قرارات حول تنظيم المؤتمر ولاسيما تاريخ ومكان عقده ومستوى التمثيل في المؤتمر وشعاره، باعتماد المنظمات غير الحكومية، والمشاركة الرفيعة المستوى، ومشروع النتائج ورئاسة المؤتمر وكانت كل هذه المسائل موضوع مناقشات ومفاوضات صعبة للغاية ولاسيما مع البلدان الغربية عموما والاتحاد الأوروبي خصوصا. وقد اتخذت معظم القرارات في الدقيقة الأخيرة وغالبا بعد التوصل إلى توافق هش للغاية.

8- كلما تقدمت اللجنة التحضيرية في أعمالها كلما زاد موقف بعض البلدان الغربية تصلبا وكاد في عدة أحيان أن يؤدي إلى طريق مسدود وهكذا ظلت بلدان الجنوب بما فيها المجموعة الإفريقية تواجه تهديدات الوفود الأوروبية بالانسحاب من

العملية ومقاطعة مؤتمر متابعة تنفيذ مقررات دوربان. وقد وضعت هذه التهديدات موضع التنفيذ من جانب بعض البلدان قبل المؤتمر ومن جانب بلدان أخرى خلال المؤتمر نفسه.

9- إن تحفظ البلدان الغربية ولا سيما الأوروبية منها يمكن تفسيره بعوامل ترتبط على وجه الخصوص بمسألة تعويض المظالم التاريخية مثل الرق والاستعمار وبمسألة بروز ايديولوجيات العنصرية وكراهية الأجانب على المسرح السياسي الداخلي، ومكافحة كل الأشكال المعاصرة للعنصرية (مواقف عنصرية، الاعتداء على المهاجرين، مهاجمة الرموز الدينية، وكذلك التخوف من أن يشكل المؤتمر حدثا مناهضاً للسامية. إن جميع هذه العناصر والتوترات الناشئة عن ذلك تنعكس على مستوى مشروع النتائج.

10- انتهت المفاوضات الشاقة بمشروع توافقي تم التوصل إليه بصعوبة. وعلى الرغم من هذا التوافق، فإن كثيراً من الوفود ظلت تتشبث فرديا أو جماعياً بمواقفها الأولية ولاسيما فيما يتعلق بالمسائل التالية التي كانت موضوع خلافات حادة.

أ – <u>الإساءة للديانات/حرية التعبير:</u>

11- أن الفكرة الأساسية لهذه المسألة تتمثل في وضع حدود لحرية التعبير بحيث لا تؤدي إلى التشنيع بالديانات والإساءة لها والتحريض على التعصب الديني. إن هذه الفكرة التي دافعت عنها بالخصوص بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، تجد مبررها الأساسي في الهجمات الكثيرة والأعمال العدائية التي يتعرض لها المسلمون في البلدان الغربية منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية ويقول أنصار هذه الفكرة، أن حرية التعبير، بغض النظر عن طابعها الجوهري، لا يمكن أن تكون مطلقة بل ينبغي أن تخضع لبعض القيود عندما يتعلق الأمر بالتشنيع بالديانات والمساس بها سواء كان الأمر يتعلق بالإسلام أو المسيحية أو اليهودية. ذلك أن التشنيع بالديانات يؤدي منها إلى التحريض على التعصب الديني. كما أن

المدافعين عن هذه الفكرة يعللون ضرورة وضع قيود على حرية التعبير بالاستناد قانونيا إلى المادة 20 من الميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية.

12- من ناحية أخرى هناك من يعارض بشدة هذا التصور وبخاصة الوفود الغربية بحجة أن حرية التعبير لا يمكن فرض حدود عليها لكونها نواة الديمقراطية بعينها. وترى مجموعة هذه البلدان أن أحكام المادتين 19 و20 من الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية لا تحتوي على أي مرجع للتشنيع بالديانات مثلها مثل إعلان وبرنامج عمل دوربان اللذين لم يرد فيهما ذكر التشنيع. وتضيف أن مفهوم التشنيع بالديانات ليس بمفهوم حقوق الإنسان، لهذا فان كل نقاش حول هذه المسألة ينبغي أن يرتكز على مفهوم التحريض على الحقد والكراهية. وعلى هذا الأساس، ترى المجموعة الغربية وخاصة الاتحاد الأوربي أن هذا التصور ينبغي حذفه من المشروع الختامي لوثيقة دوربان.

13- حرصاً على تجنب كل ما من شأنه أن يخل بنجاح مؤتمر مراجعة تنفيذ مقررات دوربان، قررت البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وحلفاؤها ولا سيما المجموعة الإفريقية، التخلي عن مفهوم التشنيع والاكتفاء بمفهوم التحريض على الكراهية سواء كانت ترتكز على الدين أو أي اعتبار آخر. ذلك أن أهمية إعلان وبرنامج عمل دوربان والمؤتمر وقد أملت هذه الاستراتيجية المرنة التي ترمي أساسا إلى إرضاء الأوروبيين.

ب – <u>الرق وتجارة الرقيق والتعويضات واللجوء إلى المحاكم:</u>

14- دافعت البلدان الأفريقية بصفة خاصة عن مسألة تقويم الإضرار والمظالم الناتجة عن المآسي الماضية، التي تدخل ضمن منطق مكافحة العنصرية وروح إعلان وبرنامج عمل دوربان. والاستنتاج الرئيسي الذي توصلت إليه المجموعة الأفريقية ومجموعات أخرى لها رؤية مماثلة هو أن الأحكام ذات الصلة لإعلان وبرنامج عمل دوربان والمتعلقة بالرق لم يسجل أي تقدم في تنفيذها منذ 2001. لهذا فان الرق، وتجارة الرقيق وكيفية معالجة هذه الآفات تكون من اختصاص وصلاحية

مؤتمر متابعة تنفيذ مقررات دوربان. ولا ينبغي إغفال هذه المسائل لا إثناء المناقشات الجوهرية ولا من الناحية الإجرائية. وقد ظلت المجموعة الإفريقية تسترشد ببعض المبادرات المتعلقة بمآسي الماضي مثل طلب المغفرة الذي قدمته رسمياً كل من استراليا وكندا.

15- يعتبر الاتحاد الأوروبي الرق مسألة تعود إلى الماضي وانه حان الوقت لقلب هذه الصفحة والنظر إلى المستقبل. وعلى عكس ذلك ترى البلدان الأوروبية تدافع بقوة عن شعارات مثل "واجب الذاكرة" أو "لا للنسيان" في حالات مماثلة تتعلق بجرائم ضد الإنسانية مثل "المحرقة". واستمر الاتحاد الأوروبي يعارض مسألة الرق بسبب التعويضات مع أن هذه المسألة أخذت في الاعتبار في إعلان وبرنامج عمل دوربان.

16- تجدر الإشارة إلى أن مشروع المقررات يتناول تجارة الرقيق ما وراء المحيط الأطلسي. ويرى الأوروبيون أن هذه المسألة تخص جانب واحد فقط من القضية حيث أن التاريخ يشهد، في نظرهم على وجود تجارة للرقيق عبر القارة الأفريقية آنذاك. وبإلحاح من المجموعة الإفريقية، أخذت الوثيقة الختامية المعتمدة من جانب مؤتمر المتابعة في الاعتبار انشغالات أفريقيا.

جـ - <u>قضية الشرق الأوسط:</u>

17- تناول إعلان وبرنامج عمل دوربان مسألة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير مما أدى إلى انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من المؤتمر العالمي عام 2001.

18- لا تزال بعض الوفود الأوروبية تعتبر هذا الموقف كتمييز موجه ضد أحد البلدان. وعلاوة على ذلك، فإنها ترى أن هذه المسألة لا علاقة لها بالعنصرية ولا بالتمييز العنصري أو كراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

19- تدخل وفد فلسطيني في هذا الإطار يؤكد أنه لن يسمح بأن تكون مسألة الشرق الأوسط سببا لإفشال مؤتمر المتابعة مشيراً في نفس الوقت إلى أن هذه المسألة قد عالجها إعلان وبرنامج عمل دوربان. وهكذا تم سحب هذا البند من مشروع نتائج المؤتمر.

د) التوجه الجنسي:

20- إن مفهوم التوجه الجنسي الذي يدافع عنه على وجه الخصوص الاتحاد الأوروبي وبعض بلدان أمريكا اللاتينية، يعتبر مفهوما جديدا يرمي إلى مكافحة كل شكل من أشكال التمييز ضد الأشخاص الذين يفضلون الأشخاص ذوي الجنس المماثل. وبعبارة أخرى يتعلق هذا المفهوم بالاعتراف بعدد من الحقوق لفائدة الأشخاص ذوي الشذوذ الجنسي. ويضع الاتحاد الأوروبي هذه المسألة من بين الأولويات فيما يتعلق بمكافحة التمييز ولو أن ليس لها أي علاقة بالعرق ولا وجود لها في إعلان وبرنامج عمل دوربان.

21- عارضت المجموعة الأفريقية ومجموعات إقليمية أخرى مثل المجموعة العربية والبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بشدة هذا المفهوم الجديد الذي لا يعكس سوى الواقع الذي تعيشه إحدى المناطق المحددة المتميزة من العالم يضاف إلى ذلك أنه سبق الاتفاق على أن مؤتمر المتابعة يكرس لتقييم تنفيذ الأحكام الموجودة وبالتالي فان هذا المؤتمر ليس بالإطار الملائم لمناقشة التوجهات الجنسية.

22- سمحت هذه المعارضة القوية بما يمكن تسميته باستعادة الوعي لدى الأوروبيين وبلدان أمريكا اللاتينية. وبالفعل، بناءً على مبادرة من البرازيل، فإن كل إشارة لما سمي بالتوجه الجنسي قد تم سحبها من نتائج مؤتمر المراجعة. ومهما يكف من أمر، فان مسألة التوجه الجنسي التي سوف تطرح من جديد لا محالة على طاولة المفاوضات في مؤتمرات أخرى، تستحق اهتماما خاصا وتحليلا معمقاً لا سيما

بالنظر لأثرها على مجتمعاتنا وأجيالنا الصاعدة. ولهذا يحبذ لو أمكن إنشاء لجنة خاصة في هذا الشأن.

هـ - <u>الآليات المنبثقة عن مؤتمر دوربان:</u>

23- إن بعض الوفود الإقليمية التي لها وجهات نظر مماثلة تعارض مواصلة أنشطة الآليات المنبثقة عن إعلان وبرنامج عمل دوربان وتنكر أي قيمة إضافية يمكن أن يحققها عملها. ويفسر الاتحاد الأوروبي ذلك بعدم فعالية هذه الآليات بسبب ازدواجيتها في العمل ونتائجها المحدودة. ويخص بالذكر على سبيل المثال مجموعة الخبراء الخمسة البارزين التي لن تجتمع سوى مرتين خلال سنتين، ومجموعة العمل حول الأشخاص ذوي الأصول الأفريقية التي لا يحضر اجتماعاتها سوى العدد القليل من المشاركين. ويرى الاتحاد الأوروبي إن الآليات المنبثقة عن مؤتمر دوربان ينبغي ترشيدها من خلال دراسة معمقة حول منفعتها ومساهمتها في التنفيذ الفعلي لإعلان وبرنامج عمل دوربان.

24- ترمي المجموعة الأفريقية وحلفاؤها أن جميع الآليات المنبثقة عن دوربان، ينبغي تقييمها تحسباً لتعزيزها. وإن النتائج التي تحققها هذه الآليات والتي يرى البعض أنها محدودة. ينقصها الدعم المالي الذي من المفروض أن تقدمه لها المفوضية السامية لحقوق الإنسان زيادة على الخلل الملحوظ على هذا المستوى في برمجة اجتماعات مختلف الآليات.

25- أشارت البلدان الأفريقية في عدة مناسبات إلى جدوى هذه الآليات وأعربت عن عزمها على العمل من أجل تعزيزها وتمكينها من مواصلة مهمتها. وقد اعتمدت مجموعة العمل حول الأشخاص ذوي الأصول الأفريقية، خلال اجتماعها الأخير في ديسمبر، برنامج عمل من شأنه أن يقدم مساهمة ملموسة في مكافحة العنصرية. ويمكن كذلك للآليات الأخرى أن توال عملها بكل فعالية بمجرد أن يتم تقييمها وتعزيزها. وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن مؤتمر متابعة تنفيذ مقررات دوربان لا

يملك صلاحية إلغاء هذه الآليات حيث أن مجلس حقوق الإنسان هو الهيئة الملائمة لاتخاذ مثل هذا القرار.

26- من المهم أيضاً استبقاء اللجنة المختصة حول إعداد معايير دولية إضافية، التي ترأسها الجزائر حالياً. فعندما أنشأ مجلس حقوق الإنسان هذه الآلية طبقا للفقرة 199 من إعلان وبرنامج عمل دوربان، عارض الاتحاد الأوروبي بشدة هذا الإجراء بحجة أنه ليس هناك أي دراسة أو عمل علمي يثبت وجود مظاهر جديدة للعنصرية ثم تعالج في إعلان وبرنامج عمل دوربان وأنه ليس إذن من الضروري إعداد معايير إضافية. والجدير بالذكر أن المجموعة الإفريقية، بدعم مالي من مفوضية الاتحاد الأفريقي والجزائر وجنوب أفريقيا، فوضت خبيرين مستقلين لإعداد مشروع بروتوكول إضافي أو بروتوكول اختياري يلحق بالاتفاقية الدولية حول القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

27- عارض الاتحاد الأوروبي بقوة هذا المشروع وهدد بالانسحاب من مؤتمر المتابعة إذا تم عرض أي وثيقة قانونية مهما كانت على طاولة المفاوضات.

28- بهدف عدم الإخلال بمؤتمر متابعة تنفيذ مقررات دوربان، قررت المجموعة الأفريقية تقديم بعض العناصر من المعايير الإضافية مع الاحتفاظ بحق النظر في كل شكل قانوني يمكن أن تتخذها هذه العناصر فيما بعد.

وفي هذا الإطار، تم الاتفاق على خريطة طريق لعمل اللجنة مستقبلا. وسوف تستأنف اللجنة المختصة أعمالها بعد مؤتمر متابعة تنفيذ مقررات دوربان.

ثالثا. <u>الأنشطة التحضيرية للمجموعة الأفريقية</u>

29- بالنظر إلى أهمية المسائل التي تمت مناقشتها في إطار التحضيرات لمؤتمر متابعة تنفيذ مقررات دوربان، عقدت المجموعة الأفريقية في جنيف حلقتين دراسيتين لبحث وتحديد الموقف الذي يجب اتخاذه فيما يتعلق بمشروع الوثيقة النهائية لمؤتمر

متابعة تنفيذ مقررات دوربان وكذلك الاستراتيجية التي من شأنها توفير جميع الظروف من أجل نجاح هذا المؤتمر.

30- اجتمعت المجموعة الأفريقية، تحت إشراف مفوضية الاتحاد الأفريقي، في 5 إبريل 2008 و7 مارس 2009. وبهذه المناسبة، تم استعراض عدة جوانب من الأعمال التحضيرية ومؤتمر متابعة تنفيذ مقررات دوربان نفسه لاسيما مشروع الوثيقة النهائية والإستراتيجية المستقبلية.

31- استند موقف المجموعة الأفريقية على نتائج الحلقة الدراسية المنعقدة في 5 إبريل 2008 إلى غاية إعداد مشروع النتائج في فبراير 2009. جعلت المجموعة الأفريقية من هذه الحلقة الدراسية مرجعا حقيقيا بالنسبة لجميع المسائل التي ناقشتها مع المجموعات الإقليمية والسياسية الأخرى وقاعدة متينة لتوحيد الموقف الأفريقي.

32- فيما يتعلق بالديناميكية السائدة على مستوى مختلف المجموعات الإقليمية، في إطار التحضير لمؤتمر متابعة تنفيذ مقررات دوربان، تمت ملاحظة تطابق كبير بين المجموعة الأفريقية وحلفائها التقليديين. وقد تم التوصل من خلال المشاورات المتواصلة لا سيما على مستوى منسقي هذه المجموعات إلى مواقف موحدة أو بالأحرى إلى مواقف متقاربة حيث كانت لها آثار إيجابية على المفاوضات. وفي الواقع، لم تكن تهديدات بعض البلدان الغربية بالانسحاب سوى ردود فعل إزاء هذا التماسك وما قد ينتج عنه تحسبا للتصويت المحتمل.

33- بالنسبة لمسألة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية والأمر الدولي بالقبض الذي أصدرته هذه المحكمة ضد الرئيس السوداني، تم التعبير عن موقف الاتحاد الأفريقي والدفاع عنه. وقد ألحت المجموعة على مسألة استهداف القادة الأفريقيين واللجوء المفرط إلى مبدأ الولاية القضائية العالمية كحجة لسحب أية إشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وعقب مناقشات طويلة واجتماعات عديدة لسفراء المجموعة الأفريقية، تم التوصل إلى حل توافقي يتمثل في استخدام العبارات

الواردة في إعلان وبرنامج عمل دوربان لسنة 2001 الذي يشير فقط إلى المحاكم الجنائية الدولية الخاصة الموجودة آنذاك.

34- إن مسألة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، التي تم التعامل معها إلى حد ما، لا زالت تشكل مصدرا محتملا للانقسام الذي تمت ملاحظته على مستوى المناقشات حول وضع حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مجلس حقوق الإنسان، مارس 2009)، وكانت أيضا مصدر انقسام خلال مؤتمر متابعة تنفيذ مقررات دوربان وستكون كذلك موضوع عدم تفاهم خلال المناقشات حول مهمة المقرر الخاص في السودان التي ستجري خلال الدورة الحادية عشرة لمجلس حقوق الإنسان (يونيو 2009).

35- تجدر الإشارة أيضا إلى مسألة أخرى حتى وإن لم تكن موضوع انقسام داخل المجموعة الأفريقية. يتعلق الأمر بالإبادة الجماعية لشعب التوتسي في رواندا. كانت فكرة المجموعة الأفريقية تتمثل في أن يتم التطرق إلى هذه المسألة بشكل عام دون إشارة خاصة إلى شعب التوتسي ولكن مع التركيز على إدانة إنكار هذه الإبادة الجماعية. برزت هذه المسألة عندما اعترضت تركيا على هذه الإشارة العامة في حين جعلت أرمينيا من هذه المسألة مسألة أساسية. تمت تسوية هذه المسألة من خلال بيان لرئيس المؤتمر حول الإبادة الجماعية لشعب التوتسي في رواندا والذي يدين إنكار الإبادة الجماعية. هذا الإعلان الرئاسي غير متضمن في النتائج ولكن تم إدراجه في تقرير المؤتمر.

36- إن دور مفوضية الاتحاد الأفريقي طوال المراحل المختلفة لتحضير هذا المؤتمر قد سمح للمجموعة الأفريقية في جنيف بتحديد مواقفها المبدئية والمسائل الواجب مناقشتها في إطار المفاوضات وتهيئة إطار حوار دوري مع شركائها.

رابعا. <u>أعمال المؤتمر ونتائجه:</u>

1. هيئة مكتب المؤتمر:

37- طبقا لأحد التعديلات التي أدخلتها اللجنة التحضيرية على قواعد إجراءات مؤتمر متابعة تنفيذ مقررات دوربان، تم انتخاب الأعضاء العشرين الذين يشكلون هيئة مكتب المؤتمر بالإضافة إلى كوبا كمقرر عام. كما شكل المؤتمر لجنة صياغة ولجنة عامة تم تعيين أعضائها من بين النواب العشرين لرئيس المؤتمر. وتم انتخاب السيدة نجاة الحجّاج من الجماهيرية الليبية رئيسة للجنة العامة والسيد يوري بويتشينكو من الاتحاد الروسي رئيسا للجنة الصياغة. وطبقا لقواعد الإجراءات، تتشكل هيئة المكتب من رئيس مؤتمر متابعة تنفيذ مقررات دوربان ونواب الرئيس العشرين والمقرر العام ورئيسي اللجنة العامة ولجنة الصياغة.

38- اعتمد المؤتمر من ناحية أخرى، جدول الأعمال كما اقترحته اللجنة التحضيرية في 22 إبريل 2009. ويجدر بالذكر أن المفاوضات بشأن الوثيقة النهائية للمؤتمر وصياغتها قد تم الانتهاء منها على مستوى اللجنة التحضيرية وفريق عملها ذي العضوية غير المحدودة. وقد تلقى المؤتمر من اللجنة التحضيرية نصا تم التفاوض بشأنه بإحكام وتم قبوله من جانب جميع الأطراف بغية تسليمه مباشرة للجنة العامة التي ستوصي باعتماده خلال المؤتمر العام.

نتائج المؤتمر:

39- في وثيقته النهائية، أكد مؤتمر متابعة تنفيذ مقررات دوربان على إعلان وبرنامج عمل دوربان الصادرين في 2001 خلال المؤتمر العالمي ضد العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. كما أحاط المؤتمر علما بالجهود المبذولة على جميع المستويات وأعرب عن ارتياحه للتقدم المحرز منذ ذلك الوقت غير أنه أعرب عن قلقه بخصوص استمرار التحديات والعراقيل التي تم تحديدها في دوربان وعدم إحراز أي تقدم في مجالات كثيرة يتعين العمل على تحسينها. تبرز هذه النتائج ضرورة التصدي بعزم وحسم وبالإرادة السياسية

اللازمة لجميع أشكال العنصرية في جميع مجالات الحياة وفي جميع مناطق العالم بما في ذلك المناطق الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي.

40- أكد المؤتمر من جديد على أن جميع الشعوب والأشخاص يشكلون أسرة إنسانية واحدة ثرية بتنوعها وأن جميع الأشخاص يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق كما أعرب عن رفضه الشديد لنظرية التفوق العرقي المزعوم وأبرز أن التنوع الثقافي هو عنصر ثمين في تقدم ورفاهية الإنسانية جمعاء. وذكر المؤتمر من ناحية أخرى بأن الفقر والتخلف والتهميش والإقصاء الاجتماعي والتفاوت الاقتصادي هي وثيقة الصلة بالعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وأنها تساهم في استمرار الأفكار والممارسات العنصرية التي تزيد بدورها من حدة الفقر. وأدان التشريع والسياسات والممارسات القائمة على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب التي تتعارض مع الديمقراطية والحكم المتسم بالشفافية والمسؤولية.

41- تؤكد نتائج المؤتمر على أن الديمقراطية هي حكم يتسم بالشفافية والمسؤولية يخضع للالتزام بتقديم الحسابات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ويراعي مطالب وطموحات الشعوب التي هي عناصر أساسية بالنسبة إلى للقضاء على العنصرية. وأعرب المؤتمر عن أسفه لعدد أحداث العنف والتعصب العرقي أو الديني بما في ذلك كره الإسلام والسامية والمسيحية والعرب الذي ينعكس من خلال سلوكيات غير لائقة والقذف في حق الأشخاص لانتمائهم الديني أو لمعتقداتهم الفكرية. في هذا الصدد، دعا المؤتمر بشدة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تنفيذ الفقرة 150 من إعلان وبرنامج عمل دوربان.

42- دعا المؤتمر بشدة أيضا، من خلال هذه النتائج، الدول إلى مضاعفة الجهود لحماية حقوق الإنسان بالنسبة لجميع المهاجرين بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين. كما حدد عددا من الإجراءات والمبادرات الملموسة الجديدة الرامية إلى القضاء على

جميع مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

43- فضلا عن ذلك، سجل المؤتمر مواقف البلدان التي قدمت، في إطار ما حدث في الماضي من مآس، اعتذاراتها ووضعت آليات مؤسّسية مثل لجان الحقيقة والمصالحة وطلب من البلدان التي لم تفعل ذلك بعد أن تساهم في رد الاعتبار إلى الضحايا وإيجاد السبل المناسبة لذلك.

44- من ناحية أخرى، أبرز المؤتمر أن الحق في حرية الفكر والتعبير يمثل إحدى الركائز الأساسية لكل مجتمع ديمقراطي تعددي وأكد على الدور الذي من الممكن أن يلعبه ذلك في مناهضة العنصرية في جميع أرجاء العالم. كما أحاط علما باقتراح المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الأطراف المعنية الإقليمية من جميع أنحاء العالم والمتمثل في أن يتم، على ضوء الأعمال حول العلاقة بين حرية التعبير ومنع الدعوة إلى الكراهية الوطنية أو العرقية أو الدينية، تنظيم مجموعة من الورش للخبراء ترمي إلى التوصل إلى تفهم أفضل للأطر التشريعية والممارسات القضائية والسياسات الوطنية في مختلف أجزاء العالم فيما يتعلق بمفهوم التحريض على الكراهية، بشكل يتم من خلاله تقييم مستوى تنفيذ منع التحريض.

45- على صعيد آخر، تطرقت وسائل الإعلام في سويسرا وفي أوروبا بشكل واسع لأعمال مؤتمر متابعة تنفيذ مقررات دوربان. ومع الأخذ في الاعتبار للحملة الإعلامية لهذا مؤتمر، يلاحظ بوضوح أن الاتجاه العام لوسائل الإعلام هو الاستمرار في معالجة الحدث من زاوية كره السامية مثلما حدث خلال مؤتمر دوربان الأول لسنة 2001. واستمر هذا التخوف بالرغم من الجهود الرامية إلى إيجاد حل توافقي والتنازلات التي تم تقديمها من قبل بعض البلدان والمجموعات الإقليمية لتسحب من مشروع النتائج أي إشارة إلى الوضع في الشرق الأوسط. في نفس السياق تم الاحتفاظ بالإشارة إلى المحرقة في فقرة منفردة في حين أن مآسي

كثيرة أخرى حدثت في الماضي تم جمعها في فقرة واحدة. ومن الأهمية بمكان أيضا الإشارة إلى أن تصريحات الرئيس الإيراني المناهضة للدولة العبرية بما في ذلك إنكار الإبادة الجماعية، قد غذت هذه النزعة لوسائل الإعلام الأوروبية.

46- تناولت وسائل الإعلام بإسهاب أيضا مسألة الإساءة إلى الديانات لاسيما بالنسبة لحرية التعبير بالرغم من أن نتائج المؤتمر لم تتناول الإساءة إلى الديانات. وحاولت البلدان الغربية أيضا التقليل من الإيديولوجيات العنصرية التي تميز أكثر فأكثر ساحاتها السياسية الداخلية. غير أن المفارقة هنا هي أن هذا الجانب يبقى هامشي إن لم نقل غير موجود في التغطية الإعلامية للمؤتمر.

خامسا: <u>التعليقات والتوصيات</u>:

47- من خلال اعتماد نتائج المؤتمر، يتجلى أنه تم تسجيل تقدم في مكافحة العنصرية. وهذه النتائج وإن كانت عامة وتوافقية ينبغي أن يتم تقييمها على ضوء شكل وروح إعلان وبرنامج عمل دوربان الصادرين في 2001 واللذين تم التأكيد عليهما من جديد بكل وضوح من قبل مؤتمر المراجعة لسنة 2009. يبقى إعلان وبرنامج عمل دوربان في طليعة مكافحة العنصرية وهما يمثلان مرجعية أساسية في هذا المجال. في هذا الإطار لا يمكن وصف هذا المؤتمر سوى بالناجح.

48- قد يتم دعوة مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى القيام بدور ريادي في تنفيذ الوثائق الدولية لمكافحة العنصرية. ويجدر بالذكر أن مكافحة العنصرية تبقى مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة للقارة.

49- في هذا الإطار، يمكن لمفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقوم بعدة أنشطة من بينها ما يلي:

- إنشاء هيكل خاص بمسألة العنصرية. إن مثل هذا الهيكل من شأنه أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والشركاء الدوليين، بمتابعة تنفيذ وثائق

مكافحة العنصرية بما في ذلك الأشكال الجديدة بحيث سيعمل كآلية لتقصي الظواهر العنصرية في أفريقيا وفي العالم.

- إعداد برامج حول التوعية والحوار والتقارب بين المجموعات الإقليمية. بإمكان هذا الهيكل أيضا أن يساهم بشكل كبير في المناقشات حول مسألة العنصرية.
- **إبراز المبادرات القارية في مجال مكافحة العنصرية. من الممكن أن تشكل** البرامج المتخذة على مستوى الاتحاد الأفريقي قيمة مضافة مؤكدة لمكافحة العنصرية من قبل البلدان الأفريقية وكذلك أدوات إعلامية ثمينة لصناع القرار الأفريقيين. وتتوفر لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وحدة لمكافحة التمييز العنصري قد تشكل مصدر إلهام في هذا الصدد.

50- تعززت الوسائل الدولية لمكافحة العنصرية في الفترة الأخيرة باعتماد نتائج مؤتمر متابعة تنفيذ مقررات دوربان التي ستضاف إلى إعلان وبرنامج عمل دوربان ولجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة القضاء على التمييز تجاه المرأة ووثائق إقليمية أخرى. غير أن تنفيذ هذه الوثائق يبقى المسألة الأساسية حتى تكون لهذه النصوص فعالية حقيقية وانعكاسات ملموسة على ضحايا التمييز العنصري.

51- يمر هذا البعد من خلال تعبئة الإرادة السياسية القوية والملتزمة. وهذه الإرادة السياسية يجب أن تنبع من داخل بلداننا. وحتى وإن كانت الصعوبات المرتبطة بالوسائل قائمة إلا أنها لا ينبغي أن تضعف الجهود التي تبذلها القارة من أجل التخفيف من المعاناة والإجحاف الذي يلاقيه الأفريقيون في جميع أنحاء العالم. يجب على الاتحاد الأفريقي أن يلعب دور المحرك في هذا المجال. وعليه، يجب أن تتضمن برامج منظمتنا بالنسبة للسنوات القادمة جزءا هاما من الأنشطة المتعلقة بالتنفيذ الفعال لمكافحة العنصرية.

—

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2009

http://archives.au.int/handle/123456789/3796

Downloaded from African Union Common Repository